

انتخابات 2022 في لبنان: ضرورة تأسيس هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات لبناء قاعدة واسعة من متبني مشروع الإصلاح الملج

ملخص

بعد قرابة عامين على اندلاع الأزمة المالية وأزمة الدين في لبنان، وبعد عامٍ على توقّف المحادثات بين لبنان وصندوق النقد الدولي بشأن حزمة دعمٍ محتملة، وسط اقتتالٍ داخلي بين الحكومة والمصرف المركزي حول حجم الخسائر في النظام المصرفي اللبناني، أكد البنك الدولي مؤخراً أنّ لبنان يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر 1. وقد أدى الانفجار الهائل الذي دهم مرفأ بيروت، والسياسات المتعمدة على مدى أعوام، إلى تفاقم حجم المأساة الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، فإنّ الخلاف القائم بين الرئيس المكلف سعد الحريري وصهر الرئيس المدعوم من حزب الله جبران باسيل قد أودى بالبلد إلى حالة شللٍ سياسيٍّ ظهرت ملامحه جليةً في مسألة تشكيل الحكومة. وفي غياب سلطةٍ تنفيذيةٍ فاعلة، يبقى لبنان عاجزاً عن التعاون مع صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي، في حين يستمرّ اقتصاده في الانهيار، مصحوباً بعملية إفقارٍ مُمنهجة تضاعف خطر الفوضى والفلتان الأمني.

في لبنان، تنتهي ولاية المجلس النيابي الحالي في شهر أيار/مايو 2022. وهنا تبرز الحاجة إلى إجراء الانتخابات النيابية في وقتها ومن دون أيّ تأخير، وذلك بغية حماية مبدأ الديمقراطية وانتقال السلطة. من هذا المنطلق ندعو إلى إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات (EMB) مدعومة دولياً للإشراف على الانتخابات المقبلة في لبنان، على أمل أن تكون هذه الأخيرة الوسيلة الأنجع لإحداث تغيير في الوضع القائم وبناء قاعدة واسعة من متبني مبدأ تطبيق الإصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية. في الواقع، تُعدّ الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات النموذج الأكثر شيوعاً لإدارة العمليات الانتخابية في مختلف أنحاء العالم. أما في لبنان، فنُدبر وزارة الداخلية والبلديات العملية الانتخابية بكامل تفاصيلها. وبالنظر إلى أنّ موقع وزير الداخلية مُسيّسٌ للغاية وغالبًا ما يُستعمل في خدمة المصالح السياسية البحتة، ونظرًا إلى أنّ الفساد في لبنان يهدف في الغالب إلى تحقيق مكاسب سياسية للأحزاب السياسية القائمة (كالمحسوبية والمكاسب المالية غير المشروعة للأشخاص المُنتخبين والضباط المعيّنين...)، فإنّ تعيين هيئة محايدة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها قد يساعد في معالجة مسألة الفساد المالي (بما في ذلك مسألة تمويل الحملات الانتخابية) الذي ساهم على مدى أعوام في التلاعب بنتائج الانتخابات من قبل الأحزاب الأقوى ولصالح القوى المسيطرة على الساحة السياسية.

يُرجح أيضًا أن يساهم تعيين هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات في التصدي لعاملٍ آخر يُخشى منه عرقلة الانتخابات المرجو منها أن تشكّل أداةً للتغيير، وهو عامل تدني نسبة الإقبال على التصويت.

1 أعلن صندوق النقد الدولي عن خسائر تجاوزت 90 مليار دولار في المصرف المركزي، في حين يؤكد المصرف والبرلمانيون أنّ حجم الخسائر لا يتجاوز نصف المبلغ المذكور. إذاعة صوت أمريكا: "وسط استمرار محادثات صندوق النقد الدولي، يستمر الاقتصاد اللبناني في انهيار"، 2 يوليو / تموز 2020. <https://www.voanews.com/middle-east/imf-talks-drag-lebanons-economy-spirals>. للاطلاع على تقرير البنك الدولي، يرجى زيارة الموقع التالي: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf>



ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام 2018، بلغت نسبة إقبال الناخبين 47٪، مسجلةً تحلُّ في نسبة الإقبال قاربت 5٪. يُنظر إلى هذا التحلُّ على أنه مؤشِّرٌ لا إلى اللامبالاة السياسية بقدر ما هو مؤشِّرٌ على انعدام الثقة في إدارة الحكومة للعملية الانتخابية. من هنا تبرز حاجة لبنان إلى حلِّ مشكلة انعدام الثقة في العملية الانتخابية من خلال هيئة محايدة لإدارة الانتخابات تحلُّ محلَّ وزارة الداخلية والبلديات. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد تقنيًا، ولوجستيًا، وماليًا في تحقيق هذا المبتغى. فاستمرار وزارة الداخلية والبلديات في إدارة انتخابات عام 2022 سيعرِّز التصوُّر السائد لدى العديد من المواطنين اللبنانيين بأنَّ العملية الانتخابية مشبوهة ومزوّرة. لذا، فإنَّ وجود سلطة انتخابية موثوقة وذات مصداقية لعاملٍ أساسيٍّ في جعل انتخابات 2022 أداةً فعالة للتغيير. يُخشى أنه بغياب هيئة محايدة لإدارة الانتخابات مدعومة دوليًا، وعلى الرغم من الغضب واليحاب السائد بين اللبنانيين بسبب انفجار المرفأ والنهيار الاقتصادي والضائقة الاجتماعية، وبالرغم من المطالبات العالية النبرة بالتغيير، فإنَّ الطبقة السياسية الحاكمة ستعود لتُمسك من جديد بزمام السلطة. في ما يلي نعلل الأسباب التي تدفعنا إلى المطالبة بتعيين هيئة محايدة لإدارة الانتخابات مدعومة بعنصر دولي، واعتمادها كركيزةٍ للإصلاح المؤسسيِّ للعملية الانتخابية، لتكون هذه الأخيرة صانعةً للتغيير في لبنان.

لماذا يحتاج لبنان إلى هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات مدعومة من مفوضين دوليين

تُعتبر الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات أكثر أنواع إدارة الانتخابات اعتمادًا حول العالم، إذ تعمل باستقلالية تامة عن الحكومة والبرلمان، كما أنَّها تتمتع بميزانيتها الخاصة. يحظى أعضاء هذه الهيئة باحترامٍ واسع النطاق وهم موضع ثقة في المجتمع، ويعرفون بعدم انحيازهم السياسي. من المؤكد أنَّ الأنواع الأخرى من الهيئات المعتمدة لإدارة الانتخابات - كالنموذج المختلط والنموذج الحكومي - لن تنجح في مواجهة التحديات في إدارة العملية الانتخابية في لبنان، كما وأنها ستفشل في استرجاع ثقة المواطن اللبناني. فالنموذج الحكومي يقضي بتنظيم العملية الانتخابية من قبل هيئة تنفيذية حكومية. بالاستناد إلى التجارب الدولية، ينبغي توفير ثلاثة شروط أساسية لاعتبار الهيئة الحكومية لإدارة الانتخابات ذات مصداقية: مستوى عالٍ من الثقة من جانب الناخبين في حيادية الإدارة الحكومية للانتخابات؛ فصل واضح بين الوزارة المشرفة على الانتخابات وهيئة إدارة الانتخابات المنبثقة عنها؛ وعدم مشاركة الوزراء بأيِّ شكلٍ من الأشكال في التخطيط للعملية الانتخابية وتنظيمها. مقلًا لا شكَّ فيه أنَّ الشروط الثلاث غير متوفِّرة في لبنان. فوزير الداخلية الذي أشرف على انتخابات 2018 كان في الوقت عينه مرشِّحًا نيابيًا، إلى جانب 13 آخرين في حكومة 2018 بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير المالية. أما الهيئة المختلطة لإدارة الانتخابات، فيُعيَّن أعضاؤها من الحكومة أو البرلمان، إلى جانب شخصيات غير حزبية. لذا فإنَّ تطبيق هذا النموذج في لبنان من غير المرجَّح أن يساهم في تحسين ثقة المواطنين في العملية الانتخابية ككل. من منظار عددٍ كبيرٍ من الناخبين اللبنانيين، فإنَّ أي هيئة إدارة انتخابات تضمُّ أشخاصًا منتسبين إلى أحزاب السلطة السياسية الحاكمة حاليًا لن تساهم فعليًا في استرجاع ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، لبل بالعكس. من هذا المنطلق، ندعو إلى تطبيق نموذج الهيئة المحايدة لإدارة الانتخابات.

ليس من غير المألوف بتاتًا في البلدان التي تعاني ذبول الاضطرابات الداخلية أو الفساد في النظام السياسي الفاقد للمصداقية بأن يتم تضمين مكونٍ دوليٍّ مؤقتٍ لهيئة إدارة الانتخابات الوطنية، وذلك بهدف التصدي لعامل انعدام الثقة بالتولية الانتخابية التي تعتمدها الدولة. على سبيل المثال، في أول عملية انتخابية ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، تمَّ دعم لجنة الانتخابات المستقلة (IEC) من قبل خمسة مفوضين انتخابيين دوليين عملوا كمستشارين لهيئة إدارة الانتخابات². كما وتكثر الأمثلة الإقليمية عن ممارسة المجتمع الدولي

2 المفوضون الدوليون الخمسة هم: العالم السياسي الدنماركي وخبير النظم الانتخابية بورغن إلكيت؛ والناشط الأمريكي البارز في مجال الحقوق المدنية والمدافع عن حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة جاي ماكوجال؛ وأحد الخبراء العالميين البارزين في مجال تنظيم وإدارة الانتخابات رون جولد، الذي عمل كمساعد لرئيس هيئة الانتخابات في انتخابات كندا وشارك في أكثر من 100 انتخابات في أكثر من 70 دولة؛ والنائب السابق لرئيس جامعة زيمبابوا والتر كامبا؛ ومفوض الاستفتاء السابق في إريتريا أماري نيكلي.



ضغوطاً على القيادات السياسية لتأسيس هيئات محايدة لإدارة الانتخابات، كما كان الحال مع لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين.

إن المجتمع الدولي لمدرّك بأنّ محاربة الفساد لا تتمّ إلا من خلال انتخابات شفّافة ومُدارة بشكلٍ صحيح. وخير دليل على ذلك هو الدورة الاستثنائية التي عقدها مؤخراً الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد. فقد نصّ الإعلان السياسي الذي تمّ تبنيه في أيار/مايو، ولأول مرة، على الحاجة إلى تعزيز وتنفيذ الإجراءات "التي تحمي نزاهة العملية الانتخابية وتعزز الحيادية في المؤسسات الانتخابية المحلية وآليات الرقابة".³

هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات بإشراف خبراء دوليين كشرطٍ أساسي لأي شكلٍ من أشكال الدعم الدولي للبنان

بتنا مقتنعين بأنّ الحكومة اللبنانية لن تكون على استعداد للتخلي عن سيطرتها على إدارة العملية الانتخابية، مما يجعل تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات تُلبي الشروط المذكورة أعلاه حاجة ملحة لتجنّب سوء استخدام المساعدات الدولية، المالية منها والإنسانية، وضمان فعالية الدعم المقدم من الخارج على مدى السنوات القادمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ربط أيّ حزمة دعم مستقبلية للبنان بتعيين هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات تشكل عنصراً أساسياً في عملية الإصلاح ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية. ينبغي أيضاً تخصيص ميزانية مناسبة لهذه الهيئة ضمن إطار برنامج صندوق النقد الدولي المرتقب.

نحن ندرك تمامًا بأنّ صندوق النقد الدولي لا يملك تفويضاً بشأن الإصلاحات السياسية، وقد يُتهم بالتدخل غير المبرّر في الشؤون السيادية المحلية، وهو أمر نحن حريصون كلّ الحرص على تجنّبه، حتى لا نقوّض نجاح التعاون مع صندوق النقد الدولي، إذ أنّ التأخير أضحى حاجة ملحة⁴. لكننا نعلم أيضاً أنّ ضمان نزاهة العملية الانتخابية واسترجاع الثقة بالمؤسسات السياسية لأمر بالغ الأهمية لبناء قاعدة واسعة من متبني مشروع الإصلاح وتعزيز شرعية أجندة الإصلاح التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني والمجتمع ككل، ضمن إطار برنامج صندوق النقد الدولي. وبالتالي، يُعتبر تعيين هيئة محايدة لإدارة الانتخابات عنصراً أساسياً لا غنى عنه في الظروف الراهنة.

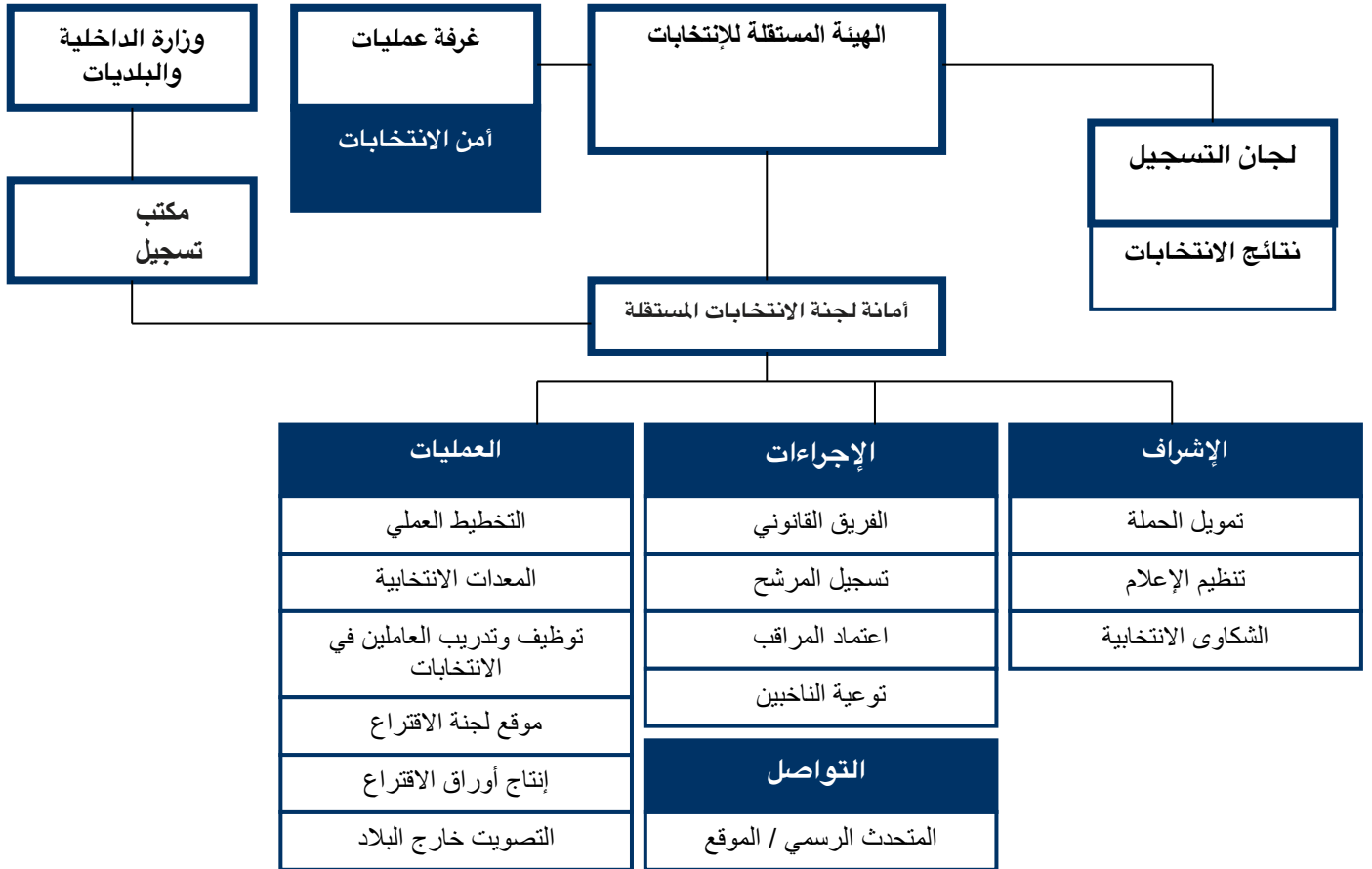
عقوبات دولية على برلمانيين وحكوميين يرفضون تبني وتنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد

ندعو المجتمع الدولي إلى دعم حملتنا الرامية إلى تطبيق الإصلاحات ومكافحة الفساد. ففي ظلّ غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها أن تزيد من شفافية العملية الانتخابية وتحدّ من تأثير القوس الخارجية التي لطالما زوّدت المرشحين بالدعم المالي لشراء الأصوات، نرى أنّ على المجتمع الدولي أن يدعم أيضاً اقتراح فرض عقوباتٍ على أعضاء في البرلمان والحكومة يرفضون تبني وتنفيذ الإصلاحات المقترحة لمكافحة الفساد.

3 البند 12، الجمعية العمومية للأمم المتحدة، "الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون: التزامنا المشترك بالتصدي الفعال للتحديات وتنفيذ تدابير لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، مايو 2021، ص 5.



يوضح الرسم البياني التالي هيكلية الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات التي يمكن إنشاؤها قبيل الانتخابات المزمع إجراؤها في العام المقبل. يمكن أن تعمل الهيئة بكامل طاقتها في غضون 3 إلى 4 أشهر.





Endorsed by: